

Distr.: General
27 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 116 (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 27 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

تهدي بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، وتتشرف بالإحالة إلى ترشُّح الولايات المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 (انظر المرفق)، في الانتخابات المزمع مبدئياً إجراؤها في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في نيويورك.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60، نتشرف بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه تعهداتها والتزاماتها الطوعية التي تؤكد من خلالها مجدداً أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة (انظر المرفق). وسيكون من دواعي امتنان البعثة الدائمة للولايات المتحدة أن يقوم رئيس الجمعية العامة بتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 27 أيلول/سبتمبر 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

ترشح الولايات المتحدة الأمريكية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية والتزاماتها

1 - تتطلق الولايات المتحدة في دفاعها عن القيم والالتزامات المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من التزام عميق تحركه القيم التأسيسية لأمتنا والافتخار بأن تعزيز السلم والأمن والازدهار على الصعيد الدولي يتحقق عندما تحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالاحترام والحماية. ويقرن سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم بإدراكنا لما يقع على عاتقنا من التزام خاص بالتصدي للتحديات والارتقاء إلى مستوى المثل والالتزامات التي ندين بها داخل البلد.

2 - وقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة مشاركتها في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. فقد استعرضنا بعناية التوصيات الـ 347 التي تلقيناها وقبلنا أكثر من 80 في المائة منها. ونحن فخورون بالعمل عن كثب مع المجتمع المدني والدول الأعضاء خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتعكس ردودنا على هذه التوصيات سعيها المستمر إلى إنشاء "اتحاد أكثر مثالية"، على حد تعبير دستور الولايات المتحدة.

3 - ولذلك، فإننا نقدم التعهدات التالية دعماً لترشحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

الالتزام بتعزيز ودعم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة

4 - تلتزم الولايات المتحدة بمواصلة جهودها في منظومة الأمم المتحدة لتتأصل بقوة جميع الشعوب التي تعاني من التمييز وسوء المعاملة والقمع في جميع أنحاء العالم، ولتكون مدافعة قوية عن الأفراد الشجعان في جميع أنحاء العالم الذين يعملون، في سعيهم لحماية حقوق الإنسان الواجبة لكل شخص والدفاع عنها، في ظروف كثيرة ما يهددهم فيها خطر شخصي كبير، ومن أجل حقوق الآخرين.

5 - وفي إطار التزامنا بمبدأ عالمية حقوق الإنسان، تتعهد الولايات المتحدة بالعمل مع شركائنا الدوليين بروح من الانفتاح والتشاور والاحترام، وتؤكد من جديد أن التعبير عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في أي بلد، بما في ذلك بلدنا، هي مسائل مناسبة للمناقشة الدولية. وعلاوة على ذلك، تتعهد الولايات المتحدة بالعمل كشريك عادل وموثوق به داخل منظومة الأمم المتحدة. وسنعمل مع مجموعة واسعة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان أن يلي مجلس حقوق الإنسان وغيره من كيانات الأمم المتحدة احتياجات الناس في جميع أنحاء العالم. وسنسعى دائماً جاهدين إلى العمل بصورة أقاليمية وإلى احترام مختلف وجهات النظر. ونعتقد أن فعالية مجلس حقوق الإنسان، بل والأمم المتحدة ككل، تكون في أقصى درجاتها عندما يقدران وجهات النظر المتنوعة، ما دامت هذه الآراء تعزز احترام كرامة كل فرد وحقوق الإنسان المكفولة له وحرياته الأساسية.

6 - وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة العمل بتصميم لكي يكون التوازن والمصادقية والفعالية سمة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز الغرض من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئه. وسنواصل، بالشراكة مع المجتمع الدولي، تعزيز العالمية والشفافية والموضوعية في جميع مساعي المجلس. والولايات المتحدة فخورة بشراكتها مع البلدان العديدة في كل منطقة التي تسعى إلى زيادة مصادقية المجلس، وتعزيز المجلس كمؤسسة، وإنشاء آليات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وخلال فترات ولايتنا الثلاث السابقة في المجلس، سرنا أن نرى تأييدا واسعا لمبادرات أقاليمية هامة مثل إنشاء مقررين خاصين، أحدهما معني بحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والآخر معني بحالة حقوق الإنسان في إيران؛ وإنشاء منصب الخبير المستقل المعني بالميل الجنسي والهوية الجنسية؛ واتخاذ قرار بشأن تساوي حقوق المرأة في الجنسية؛ واتخاذ قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في سري لانكا؛ وإنشاء فريق عامل معني بالتمييز ضد النساء والفتيات؛ فضلا عن القرارات التي تركز على قضايا هامة مثل الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وبالمثل، سرنا أن المجلس اتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة حالات الأزمة في بلدان من بينها إيران وبوروندي وبيلاروس وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا وليبيا.

7 - وتتطلع الولايات المتحدة إلى أن تتاح لها فرصة العمل مع المجتمع المدني بشأن تنفيذ أحدث جولة من التوصيات الصادرة عن دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة. وكما بيّنا خلال مشاوراتنا المكثفة مع المجتمع المدني خلال الدورتين الأولى والثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل، فإن الولايات المتحدة تدرك وتؤيد الدور الحيوي والآراء الخبيرة للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وأولئك الذين تعرضوا لانتهاكات لحقوق الإنسان في سعيهم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وما زلنا ملتزمين بتعزيز المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، كما يتضح من مشاركتنا النشطة كعضو في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

8 - والولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة دعمها لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا تزال من أكبر الجهات المانحة لها. ففي عام 2020، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 28 مليون دولار للمفوضية وجهودها لتعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 1,15 مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان و 8 ملايين دولار لصندوق التبرعات لضحايا التعذيب.

9 - والولايات المتحدة ملتزمة أيضا بالعمل مع الكونغرس الأمريكي لمواصلة دعمها لهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي يسهم عملها في تعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي عام 2020، وبالإضافة إلى مساهماتنا المقررة في منظمات الأمم المتحدة، قدمت الولايات المتحدة تبرعات مالية لدعم مجموعة من الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل تلك المقدمة من خلال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (3,5 مليون دولار) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (10 ملايين دولار)، من بين جهات أخرى.

10 - وتلتزم الولايات المتحدة بدعم الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، اللتين تدعمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

11 - ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز وحماية مصالح الشعوب الأصلية ورفاهها في أعمال الأمم المتحدة، بوسائل منها مواصلة إيلاء عناية لقضايا الشعوب الأصلية في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية والازدهار على الصعيد الدولي

12 - تلتزم الولايات المتحدة بمواصلة دعم الدول في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بوسائل منها الحوار بشأن حقوق الإنسان، وتبادل الخبراء، والتعاون التقني والأقاليمي، والدعم البرنامجي لعمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

13 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة جهودها لتعزيز آليات النظام الدولي المستخدمة للنهوض بحقوق المرأة وحمايتها وتمكينها، بسبل منها دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وجميع قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، والمشاركة السياسية للمرأة؛ وعمل لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة؛ وعمل اللجنة النسائية للبلدان الأمريكية.

14 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة التصدي للوصم والتمييز في القوانين والسياسات وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص بغض النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية، ويسرها أن تدعم جهود خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالميل الجنسي والهوية الجنسية، والمقرر الخاصة المعنية بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين التابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل زيادة التركيز الإقليمي على هذا المجال، فضلاً عن الجهود المبذولة لإدراج مسألة الميل الجنسي والهوية الجنسية في عمل هيئات شتى متعددة الأطراف.

15 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها: العمل مباشرة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشأن القوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية والتشريعات التنفيذية ذات الصلة؛ وإقامة الشراكات مع الحلفاء من القطاع الخاص لإثبات جدوى توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وترقيتهم والاحتفاظ بهم؛ وتقديم المنح والمساعدة التقنية للمنظمات لبناء قدراتها على تعزيز عدم التمييز والشمول والاستقلال الفردي والمساواة في المعاملة وتيسير الوصول من أجل ذوي الإعاقة؛ والعمل كممثلٍ تحتذيه البلدان الأخرى التي بدأت للتو طريقها نحو مجتمع شامل.

16 - وتلتزم الولايات المتحدة تماماً بالتصدي لجميع أشكال العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز العنصري والإثني على الصعيدين المحلي والدولي. ونرحب بالجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة، مثل الإجراءات الخاصة ومفوضية حقوق الإنسان، فضلاً عن لجنة القضاء على التمييز العنصري، لمعالجة مسألة العنصرية والتمييز العنصري، بما في ذلك وحشية الشرطة ضد الأقليات العرقية والإثنية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وأثار التمييز العنصري في نشر اللامساواة. والولايات المتحدة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهي حريصة على تنفيذ أهداف هذه الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وعلى تنفيذ الدول الأطراف للالتزامات تنفيذاً كاملاً. وينبغي التركيز بشكل خاص ليس فقط على إزالة أي حواجز قانونية متبقية أمام المساواة في الحقوق والفرص، بل أيضاً على مواجهة واقع استمرار التمييز واللامساواة وطابعهما البنيوي داخل المؤسسات والمجتمعات.

17 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة عملها لتعزيز احترام حقوق العمال في جميع أنحاء العالم، بوسائل منها: العمل مع الحكومات الأخرى ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها من الجهات؛ وتعزيز اعتماد وتنفيذ سياسات وأنظمة وقوانين لتحقيق احترام حقوق العمال المعترف بها دولياً وأماكن العمل الآمنة؛ وتوجيه الانتباه إلى العمل القسري الذي تقره الدولة وإدانته وإنهائه؛ وتوفير التمويل لمشاريع المساعدة التقنية لمكافحة العمل القسري وغيره من أشكال الاتجار بالبشر، وتعزيز الحق في حرية تكوين الجمعيات وفي المفاوضات الجماعية، ومعالجة التمييز في مكان العمل وظروف العمل الاستغلالية، ومكافحة عمل الأطفال، وبناء قدرات منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات على معالجة قضايا العمل.

18 - وتلتزم الولايات المتحدة بتعزيز التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز فعالية تنفيذه؛ بوسائل منها تشجيع المشاركة المجدية للمنظمات غير الحكومية والخبراء الذين لهم خبرة مباشرة في مجال الاتجار بالبشر في اجتماعات الخبراء واجتماعات هيئات المعاهدات المتصلة بتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول؛ فضلاً عن مواصلة الدعوة إلى اتباع نهج متعدد التخصصات يركز على الضحايا ويسترشد بالوعي بالضحايا والصدمات النفسية ويكون ملائماً من الناحية الثقافية ويستجيب للفوارق بين الجنسين لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص وتعزيز كرامة ضحايا الاتجار وحقوق الإنسان الواجبة لهم وحرّياتهم الأساسية.

19 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة تعزيز حرية الدين أو المعتقد لجميع الأفراد، ولا سيما أفراد الأقليات والفئات الضعيفة، من خلال جهود مكرسة للتوعية والدعوة والتدريب والبرامج، وتعزيز التسامح الديني. وقد سرّ الولايات المتحدة أن تؤيد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 18/16 ("مكافحة التعصب والقبول النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقداتهم") وقراراته اللاحقة، وقد قامت بدور هام في الاجتماعات المتعلقة بالتنفيذ، مثل عملية اسطنبول، وما يتصل بذلك من عمل. وتعمل الولايات المتحدة على تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 18/16 من خلال سلسلة من الحوارات بين الخبراء يجري فيها تبادل أفضل الممارسات، مثل الأطر القانونية لتعزيز التسامح الديني، وإنفاذ قوانين عدم التمييز، والمشاركة المجتمعية، بما يشمل دراسات الحالة وتمارين التوعية.

20 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة إيلاء العناية والدعم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتفق مع صكوك حقوق الإنسان التي قبلناها، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق الفرص وحماية حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية من خلال دعمنا للجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبمواصلة دعم القيم الأساسية التي تدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية وتعزيز حقوق الإنسان والشفافية وسيادة القانون، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتمكين النساء والفتيات، والوصول إلى المعلومات، من بين أمور أخرى. ونحن ملتزمون أيضاً بمواصلة دعم برامج المساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعزز الأمن الغذائي والتعليم والوصول على خدمات وبرامج الرعاية الصحية غير التمييزية ومياه الشرب المأمونة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وغير ذلك من المنافع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

21 - وتلتزم الولايات المتحدة بمواصلة القيام بدورها القيادي في تعزيز احترام مؤسسات الأعمال لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، وخطة العمل الوطنية بشأن السلوك المسؤول لمؤسسات الأعمال، ودعم المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة والمشاركة فيها. وتواصل الولايات المتحدة العمل على تنفيذ سياساتها المتعلقة بالمشتريات، والدعوة إلى إجراء تقييمات أكبر للمخاطر في عقود حكومة الولايات المتحدة لتحديد العقود الأكثر تعرضاً للخطر، والعمل على بناء تدابير حماية إضافية في تلك العقود، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز بذل العناية الواجبة في سلاسل توريدها العالمية. وتضطلع الولايات المتحدة بدور قيادي في تعزيز المساءلة والشفافية والمشاركة في مجال الأمن وحقوق الإنسان من خلال مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين. والولايات المتحدة عضو مؤسس في الشراكة من أجل حكومات منفتحة، ومبادرة المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، والرابطة المعنية بمدونة قواعد السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة، ومنتدى وثيقة مونترو، ومركز الرياضة وحقوق الإنسان. وتعمل الولايات المتحدة، في إطار التزاماتها المدرجة في خطة عملها الوطنية للشراكة من أجل حكومات منفتحة، على تنفيذ المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية على الصعيد المحلي.

22 - وتلتزم الولايات المتحدة أيضاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال المنظمات الإقليمية. فمن خلال عضويتنا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية، تلتزم الولايات المتحدة بمواصلة الجهود لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز وتطوير المؤسسات والآليات الخاصة بحمايتها. وتدعم الولايات المتحدة بقوة عمل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بوصفها أكبر مانح لها، إذ تبرعت لها بمبلغ 5 ملايين دولار في عام 2020، وتشارك بنشاط في الإجراءات المتعلقة بالالتزامات الفردية المقدمة ضد الولايات المتحدة، وفي جلسات الاستماع المواضيعية، وفيما يتعلق بالتقارير المواضيعية والقطرية لتلك اللجنة.

23 - وإذ تعترف الولايات المتحدة بالمساهمات الأساسية لوسائل الإعلام المستقلة في تعزيز الحق في حرية التعبير، وفضح انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة والشفافية في الحكم، فإنها تلتزم بمواصلة مناصرة حرية التعبير سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وتعزيز حرية الإعلام وحماية الصحفيين في العالم أجمع. ويشكل تعزيز حرية التعبير ومكافحة الرقابة على الإنترنت والمراقبة التعسفية وغير القانونية عنصرين أساسيين في النهج الذي تتبناه حكومة الولايات المتحدة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقود الولايات المتحدة وتدعم الجهود المبذولة في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة والتحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت لحماية وتعزيز حرية التعبير سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

24 - وتلتزم الولايات المتحدة بدعم عمل مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية في تعزيز المنع الفعال للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وقد سرتنا اعتماد القرار المتعلق بمساهمة مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2020.

الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية والازدهار في الولايات المتحدة

25 - تلتزم السلطة التنفيذية للولايات المتحدة بالعمل مع مجلس الشيوخ في البلد للنظر في التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111، ضمن معاهدات أخرى.

26 - وتلتزم الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان وبالمشاركة في حوار هادف مع هيئات المعاهدات.

27 - وتلتزم الولايات المتحدة بتوسيع التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان. وسيشمل ذلك مشاركة أوسع من خلال الاتصالات المنتظمة مع المكلفين بولايات، مثل الحوارات الرسمية والمراسلات المكتوبة والزيارات الرسمية.

28 - وتلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بمكافحة التمييز القائم على العرق أو اللون أو السن أو الأصل القومي أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو الوضع العائلي أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الحالة الصحية أو الإعاقة في مختلف القطاعات في مجتمعنا. وهناك قوانين مدونة معينة تحمي الأفراد المنتمين إلى أقليات لغوية أو المقيمين في مؤسسات. ونواصل مكافحة التمييز البغيض الذي لا يزال قائما في بلدنا من خلال إنفاذ عدد كبير جدا من القوانين الاتحادية للحقوق المدنية، بما في ذلك قانون الحقوق المدنية لعام 1964، وقانون حقوق التصويت، وقانون الإسكان العادل، والمادة 1557 من قانون الرعاية الميسورة التكلفة، وفي السياسة الاتحادية لتعزيز المساواة العرقية ومعالجة القضايا الهيكلية المنهجية، من قبيل ما يتم من خلال تعزيز العدالة البيئية.

29 - وتواصل الولايات المتحدة أيضا عملها لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر. وفيما يتعلق بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، الذي يمثل حجر الزاوية في الجهود الاتحادية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر وطالما كان مثالا للتعاون غير المتحيز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فقد أقره كونغرس الولايات المتحدة مجدداً واستكملته من خلال أربعة مشاريع قوانين منفصلة في عامي 2017 و 2018 تزيد من تعزيز إجراءات منع الاتجار بالبشر وجرائم أخرى والحماية منها ومقاضاة مرتكبيها. وتسلم الولايات المتحدة بأن الاتجار بالبشر يشكل قضية سلام وأمن وصحة عامة على الصعيد الدولي تتطلب استجابة شاملة تقوم على التعاون بين نظم ومؤسسات العدالة الجنائية والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل والتعليم.

30 - والتزام الولايات المتحدة بمواصلة تعزيز الرخاء البشري وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص داخل الولايات المتحدة يشمل أيضا حماية حقوق الأفراد ذوي الإعاقة من خلال إنفاذ تشريعات مثل قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة، وقانون إعادة التأهيل، وقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة.

31 - وتلتزم الولايات المتحدة بالتصدي للعنصرية البنيوية وإرث التمييز في بلدنا. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 الجارية عن العديد من أوجه عدم الإنصاف المستمرة منذ وقت طويل وأدت إلى تفاقمها ونكرتنا بأن السعي إلى تحقيق العدالة العرقية والمساواة بين الأعراق يتطلب اليقظة لا القناعة بما هو قائم والاكتفاء به. ونحن نتخذ حاليا خطوات لإلغاء الأحكام المنطوية على لامساواة في سياسة الإسكان والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الملونين، كما أننا بصدد تمديد فترة وقف الإخلاء من المساكن في جميع أنحاء البلد خلال فترة جائحة كوفيد-19. وتواصل الولايات المتحدة إنفاذ القوانين التي تكفل تمتع الأشخاص من كل عرق بفرص متساوية للحصول على السكن والانتماء من خلال قوانين مختلفة، بما في ذلك قانون الإسكان العادل وقانون تكافؤ الفرص الانتخابية. ونحن ملتزمون بمكافحة جرائم الكراهية، بما في ذلك الجرائم التي دفعت الجائحة إلى ارتكابها ضد الأمريكيين ذوي الأصول الآسيوية وضد الذين تعود أصولهم إلى جزر

المحيط الهادئ. ومن بين ما هو خارج عن القانون بموجب قوانيننا الاتحادية المتعلقة بجرائم الكراهية التسبب عمدا في إصابات جسدية، أو الشروع في ذلك، بسبب عرق الشخص أو لونه أو دينه أو أصله القومي أو جنسه أو ميله الجنسي أو هويته الجنسية أو إعاقته.

32 - وتلتزم الولايات المتحدة تماما بالقضاء على التمييز العنصري واستخدام القوة المفرطة في أعمال الشرطة. وقد أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة توجيهات تنص بشكل لا لبس فيه على أن التمييز العنصري خطأ، وحظرت التمييز العنصري في ممارسات إنفاذ القانون الاتحادية. وتقاضي وزارة العدل في الولايات المتحدة من ينتهك من ضباط/أفراد الشرطة الحقوق المدنية وتحقق مع أجهزة الشرطة المشتبه في انخراطها في نمط سلوكي أو ممارسة سلوكية تنتهك الحقوق الدستورية أو الاتحادية. ولدى إجراء التحقيقات في تلك الأنماط أو الممارسات، نسعى أيضا إلى التشديد على الإصلاحات المؤسسية مثل تحسين نظم الرقابة على الموظفين ومساءلتهم عن سوء السلوك؛ وضمان حصول الضباط/الأفراد على التوجيه والتدريب والمعدات والموارد الأخرى اللازمة لعمل الشرطة على نحو دستوري وفعال؛ وإنشاء واستخدام بيانات عن نشاط الشرطة لتحديد وتصحيح أنماط سوء سلوك الشرطة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على تعامل وكالات إنفاذ القانون مع المجتمع المحلي وخضوعها للمساءلة أمامه.

33 - وتلتزم الولايات المتحدة بتقوية العلاقات بين حكومة وحكومة مع القبائل المعترف بها اتحاديا وتعزيز سياسة الولايات المتحدة بشأن قضايا الشعوب الأصلية. وما زلنا نؤيد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية كما هو موضح في "إعلان دعم الولايات المتحدة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية - مبادرات لتعزيز العلاقة بين حكومة وحكومة وتحسين حياة الشعوب الأصلية". وفي حين أن إعلان الأمم المتحدة ليس ملزما قانونا وليس من نصوص القانون الدولي الحالي، فإنه يحمل قوة معنوية وسياسية كبيرة ويكمل الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة لمعالجة أوجه عدم الإنصاف التاريخية التي تواجهها مجتمعات الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة.

34 - وتعمل الولايات المتحدة على تطبيق نظام هجرة منظم وآمن وإنساني يحمي حقوق جميع المهاجرين، وحقوق الأطفال المهاجرين على وجه الخصوص. ونحن ملتزمون بإعادة ضبط السياسات والممارسات المتعلقة بإنفاذ قوانين الهجرة لتتماشى مع أولويات الحكومة، بما في ذلك حماية اجتماع شمل الأسرة وتعزيز حماية حقوق الإنسان لغير المواطنين في مراكز احتجاز المهاجرين، فضلا عن الاستخدام المناسب لبدائل الاحتجاز. وتعمل إدارة بايدن مع كونغرس الولايات المتحدة لوضع تشريع من شأنه أن يخلق مسارا محتملا للحصول على الجنسية للملايين من غير المواطنين الذين يعيشون في بلدنا ويساهمون فيه. وقد ألغت الولايات المتحدة سياسة عدم التسامح إطلاقا وأنشأت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بإعادة لم شمل الأسر ستقدم توصيات بشأن أفضل السبل لإعادة جمع شمل الأسر المتضررة وتوفير الغوث والموارد والخدمات التي تحتاجها للتعافي، حسب الاقتضاء وبما يتفق مع القانون المعمول به.